قالت العرب

رَأَيتُ الشَيبَ لاحَ فَقُلتُ أَهلاً ... وَوَدَّعتُ الغَوايَةَ وَالشَبابا
وَما إِن شِبتُ مِن كِبَرٍ وَلَكِن ... رَأَيتُ مِنَ الأَحِبَّةِ ما أَشابا
بَعَثنَ مِنَ الهُمومِ إِلَيَّ رَكباً ... وَصَيَّرنَ الصُدودَ لَها رِكابا

المشهد
العدد 342 – السنة الثالثة عشرة – الإثنين 15 ديسمبر 2025 م - 24 جمادى الآخرة 1447هـ

هل يعانى المصريون حقاً من أزمة هوية؟

علينا التحرر من ذهنية المحتل والتى تصر على تهميش السواد الأعظم من المصريين وإبعادهم عن مراكز القرار

أشرت فى مقالى "فى مسألة الهوية.. كيف تكون حضارتنا القديمة ركيزة لنهضة تتطلع إلى المستقبل؟" (المشهد ٣ نوفمبر)، أن حدث افتتاح المتحف الكبير جعل المصريين "يشعرون بأن هويتهم لها جذور راسخة فى عمق التاريخ، وجعلهم التراث الذى خلفه جدودهم للعالم، والذى وضع مصر على خريطة الحضارات العالمية بوصفهم أصحاب أقدم حضارة معروفة إلى الآن، يشعرون بالانتماء لهذه الحضارة وبأنهم شركاء فى صنع هذا المجد". وكان من المفترض أن يحسم هذا الشعور الجدل الذى يثيره كل من يُصر على اختزال هوية مصر وشخصيتها في، بُعد وحيد من أبعاد شخصيتها، والتى كونت للمصريين هويةً مركَبةً ومعقدة. لقد ناقش الراحل أسامة أنور عكاشة فى بعض أعماله الدرامية التى كتبها، هذه المسألة، بدءًا بمسلسل أرابيسك الذى غرضه التلفزيون فى فبراير ١٩٩٤، ثم فى مسلسل "زيزينيا" بجزءيه، الذى بدأ التلفزيون إذاعة حلقاته فى نهاية ديسمبر ١٩٩٧.

التحولات التكنولوجية تتطلب إعادة نظر فى صيغة التعاقد بين الدولة المركزية والمجتمع والتى تصادر مقدراته منذ ٢٥٠٠ عام

افتتاح المتحف الكبير أظهر ارتباط المصريين بهويتهم الحضارية العابرة للزمان والثقافات

هذا الطابع المركب للهوية المصرية الذى أكده محمد شفيق غربال، فى كتابه "تكوين مصر"، وميلاد حنا فى كتابه "الأعمدة السبعة للشخصية المصرية"، وجمال حمدان فى موسوعته الأشهر "شخصية مصر"، وأكدته نعمات أحمد فؤاد في كتابها عن شخصية مصر وكتاباتها الأخرى، لا يُرضى بأى حال من يصرون على التوقف عند بعد واحد فقط من أبعاد التاريخ المصرى الممتد والمتواصل. وأظهر حدث افتتاح المتحف الكبير، أن المصريين لديهم ارتباط عاطفى ثابت ومؤكد بهويتهم الحضارية، وأن هذه الهوية الحضارية ضاربة بقوة فى مصر القديمة بتراثها المادى والمعنوي، وأنها ممتدة وعابرة للزمان والثقافات التى وفدت على مصر وتفاعل معها المصريون وهضموها واستوعبوها، لتشكل رافدًا من روافد شخصيتها، والأهم أن هذه الهوية تشكل أساسًا لشعور المصريين بأن لديهم أملا لامتلاك "إرادة المستقبل" و"إرادة التحدي"، وحرصًا على التواصل "روحيًا" و"عاطفيا" مع تراثها الحضارى العريق الممتد لآلاف السنين، والذى استطاع الصمود فى مواجهة تحديات مستمرة حاولت، ولا تزال تحاول، أن تسلب مصر روحها.

اختزال مخل

فى تقديري، أن أزمة الهوية لا وجود لها إلا فى ذهن من يرغبون فى أن يحصروا مصر فى مكون وحيد فقط من مكونات شخصيتها واختزال أبعاد شخصيتها المنفتحة، على الإنسانية أولا وعلى الاتجاهات الرئيسية الثلاثة، المتوسطى والآسيوى والأفريقي، التى تفاعلت على أرضها على مدى تاريخها، والتى لا تزال تتفاعل على أرضها إلى اليوم. فهناك من يريد اختزال مصر فى حضارتها القديمة فقط ويرون أنها "تشوهت"، نتيجة دخول مكونات أخرى، هيلينية وبيزنطية ومسيحية وعربية وإسلامية أو أفريقية، وفدت إليها فى فترات تاريخية مختلفة وممتدة، وهناك من ينكرون على مصر مرحلة مهمة فى تاريخها، وهى المرحلة المسيحية القبطية، والتى لم يكن لها ولفترات طويلة، نصيب فى مقررات التاريخ التى يجرى تدريسها فى مراحل التعليم المختلفة، الأمر الذى حرم مصر وثقافتها من مكون مهم ورئيسي، حافظ على تراثها التاريخى وعلى تراثها المادى ممثلًا فى العمارة. وربما كان هذا الغياب لشخصية مصر القبطية، فى مقابل التركيز الطاغى الذى يختزل مصر فى البعد العربى الإسلامي، أحد مصادر التوتر الأساسية عند مناقشة موضوع هوية مصر.

هناك بعد آخر فى شخصية مصر، يتم تغييبه عمداً ولأسباب سياسية وثقافية، هو البعد المتوسطي، الذى كان مشروعا للنخبة المصرية قبل عام ١٩٥٢، على النحو الذى بلوره طه حسين فى كتابه "مستقبل الثقافة فى مصر"، وهو كتاب يناقش أسس النهضة الفكرية والثقافية لمصر، المرتكزة على التعليم. ويرتبط هذا التغييب تحديدًا بالفريق المتوجس من انفتاح مصر ثقافيًا وفكريًا على العالم بدعوى الحفاظ على هويتها وقيمها. وينسى هؤلاء أن فترات الانحطاط والتراجع والتدهور فى تاريخ مصر، هى تلك الفترات التى حُجبت فيها عن العالم وفرضت عليها عزلة، ولا ينتبه هؤلاء إلى خطورة عدم مواكبة الثقافة المصرية التى كانت متفاعلة ومؤثرة فى ثقافات العالم، لما يمر به العالم من تحولات متسارعة وعاصفة تغير من وجه الحياة، خصوصًا فى مرحلة الثورة الصناعية الرابعة وما تبشر به من تغيرات جذرية فى علاقة الإنسان بمحيطه وبيئته، وأيضًا فى غلاقته مع أحد أهم منجزاته، التى وضع فيها خلاصة تطوره المعرفى والفكرى فى سعيه للارتقاء وفى مسيرته نحو التحضر والمدنية، والسيطرة على الطبيعة وتطويعها، وأشير هنا تحديدًا إلى التقنية والآلة التى من المنتظر أن تلعب دورًا كبيرًا فى المستقبل، الذى يصفه بعض المفكرين والدراسين "ما بعد بشري".

هذه الأمور جميعًا تفرض علينا إعادة التفكير فى مسألة الهوية كى نتقدم بخطى أكثر ثباتًا وثقة نحو المستقبل، مستندين إلى إرث تاريخى وحضارى ممتد وله حضوره البارز فى وعى البشر فى شتى أرجاء المعمورة. وقد يكون المنهج الذى سار عليه الأستاذ شفيق غربال فى مقالته عن "تكوين مصر"، طريقة مناسبة لهذه المهمة، فالرجل رصد عددا من النقاط المهمة فى دراسته، والتى لخصها تحت عنوان بالغ الدلالة، وهو "مصر هبة المصريين". فالمصريون الذى عاشوا فى هذا الركن من العالم على ضفتى النهر، الذى تمكنوا من تطويعه وإخضاعه فى استجابتهم لتحدى التغير البيئى وما أحدثه من جفاف فى المنطقة المحيطة بمصر، من أنشأوا هذه الحضارة. وربما كانت النقطة الأهم فى هذا المنهج الانتباه إلى مبدأ التفاعل بين الاستمرار والتغير فى مسيرة مصر التاريخية، وأيضًا عوامل التماسك الاجتماعى بين من عاشوا على أرضها، والمكانة التى احتلها الفرد فى المجتمع، فى هذه التجربة الفريدة، وعلاقة مصر بالعالم القديم والمعاصر، والتى تظهر تأثيرهم فى الحضارة الهلينية وفى المسيحية وفى الإسلام وفى العالم الغربي، بقدر ما تأثرت بهم.

مسألة الهوية محسومة لدى الرجل، إذ يمنح للفرد كامل الحرية فى أن ينتمى لمصر، فالمصرى عنده هو كل شخص يصف نفسه بهذا الوصف، ولا يحس بشيء يربطه بأى شعب آخر ولا يعرف وطنًا له غير هذا الوطن، بغض النظر عن أصول أسلافه حتى لو كانوا غرباء عن مصر. وهذا الاختيار الحر هو الأساس فى أن الطابع المصرى الذى تشكل فى هذه البيئة المصرية لا يعبر عن هوية عرقية، وإنما يعنى موقفا من الحياة، وهو الأمر الذى جعل مصر دائمًا تسمو فوق هامات الحقب والعصور. ولا يمكن فهم تشكل الهوية المصرية الحديثة دون فهم لهذه الخصائص. وإذا كان منهج غربال يعيننا على فهم كيف أن التغير لم يؤثر على الاستمرارية والثبات، فى حين أن المنهج الذى وضعه جمال حمدان لفهم الدور الذى لعبته عبقرية المكان فى فهم الشخصية المصرية، يعيننا على فهم ديناميكيات الاستمرارية وعناصر الثبات فى هذه الشخصية.

مصر للمصريين

ربما كانت السمة الأبرز فى هوية مصر هى أنها لا ترتكز على فكرة العرق. فمصر تاريخيًا دولة مركزية على مستوى الحكم والإدارة، لكنها متنوعة عرقيًا وثقافيًا، وجاءت الأسر الحاكمة من أعراقها المختلفة. وعلى الرغم من تزامن هذا التنوع العرقى والثقافى والقومى واللغوي، فى مراحل كثيرة فى تاريخ مصر، كانت هناك دومًا وحدة ما بين المصريين على مستوى الهوية الجامعة، وأن هذه الوحدة أتاحت مستويات كبيرة من التماسك الوطنى والسمات المشتركة التى تتجلى بشكل خاص فى مواجهة التحديات، وخصوصًا التحديات الكبرى خارجية كانت أم داخلية والتى تستهدف بشكل خاص وحدة المصريين وتماسكهم، وأعطت هذه الوحدة لمصر تمايزها فى المحيط، حتى حينما كانت جزءاً من إمبراطوريات أكبر، مثلما كان عليه الحال فى الإمبراطورية الرومانية بعد غزو الإسكندر الأكبر عام ٣٣٢ قبل الميلاد، حين كانت مصر محتلة من الفرس، الذين قاموا بغزوها عام ٥٢٥ قبل الميلاد، أو بعد الغزو العربى عام ٦٣٩ ميلادية، والذى أصبحت مصر بعده ولاية من ولايات دولة الخلافة الراشدة أولا ثم الأموية والعباسية، لاحقًا، إلى أن تمكنت من تحقيق قدر من الاستقلال النسبي، بلغ ذروته مع الفاطميين الذين جعلوا منها مقرا لخلافتهم إلى أن تم القضاء على حكمهم على يد صلاح الدين وتأسيس الدولة الأيوبية التى اتخذت من مصر مركزا لها، قبل انهيارها وخضوع مصر لحكم المماليك الذين فرضوا سيطرة عسكرية إلى أن قام العثمانيون بغزو مصر فى عام ١٥١٧ ميلادية لتصبح ولاية عثمانية لكن المماليك تمكنوا من استعادة نفوذهم تدريجيا وظل الحال على هذا النحو إلى أن اختار المصريون محمد على ليكون واليًا عليهم، وحصولها على استقلال نسبى عن العثمانيين حتى قبل إعلان إنهاء الخلافة العثمانية رسميا فى عام ١٩٢٤، وكانت مصر وقتها خاضعة للاحتلال البريطاني.

غير أن هذه التحولات فى تاريخ مصر السياسى لم تؤثر على تمايز المصريين، الذين انخرطوا فى كثير من الثورات ضد الإمبراطوريات التى تعاقبت عليهم. وجسدت الصياغة الأحدث للهوية المصرية، تحت شعار "مصر للمصريين"، فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ، حقيقة أن هوية مصر لا تستند إلى أساس عرقي، وقد تبلورت الهوية المصرية نتيجة لمشروع التحديث الذى قاده محمد علي. ومن اللافت أن من رفع هذا الشعار المثقفون الذين وفدوا للعيش فى مصر من الشام ومن مناطق أخرى فى حوض المتوسط، وشكّل هذا الشعار فلسفة قوانين منح الجنسية للمصريين والتى مرت برحلة تشريعية فى بدايات القرن العشرين، حين منحت الجنسية لكل من أقاموا فى مصر قبل ١٩١٤، وعكست هذه القوانين التطور من مفهوم "الرعوية" العثمانى إلى الشكل الحديث للجنسية باعتبارها "رابطة سياسية وقانونية" مع الدولة المصرية التى نالت استقلالها القانونى فى ١٥ مارس ١٩٢٢.

صدر أول قانون للجنسية فى مصر بعد أربعة أعوام من استقلالها، وتحديدًا فى ٢٦ مايو ١٩٢٦، ويعتبر أول تنظيم تشريعى حديث وفعّال للجنسية المصرية، خصوصًا بعد تفعيله فى عام ١٩٢٩، بالقانون رقم ١٩. واستند هذا القانون إلى مبدأ حق الدم (jus sanguinis) فى منح الجنسية، لكنه منح الجنسية أيضاً لبعض الفئات، استناداً إلى مبدأ حق الإقليم (jus soli)، ومن بين هؤلاء رعايا عثمانيين مقيمين فى مصر منذ عام ١٩١٤. وظل هذا القانون ساريًا حتى صدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠، والذى وضع بعد نهاية الامتيازات الأجنبية فى مصر. واستقرت الجنسية المصرية بموجب القانون رقم ٣٩١ عام ١٩٥٦، والذى تم تعديله بالقانون رقم ٢٦، عام ١٩٧٥. وتعرف أولى مواد هذا القانون المصريين، بأنهم المتوطنون فى مصر قبل ٥ نوفمبر ١٩١٤، وهو تاريخ إنهاء الحماية البريطانية، من غير رعايا الدول الأجنبية، والذين حافظوا على إقامتهم فى مصر حتى تاريخ العمل بالقانون. وتضمن القانون بعض الأحكام الخاصة بإسقاط الجنسية أو باكتسابها.

استقرار مفهوم الجنسية

ساهمت هذه القوانين فى استقرار مفهوم الجنسية بالمعنى القانونى والدستورى لأكثر من مئة عام، إلا أن هذا الاستقرار لم يُرسخ بشكل كامل الهوية المصرية باعتبارها المستوى الأعلى لانتماء المصريين، خصوصًا بالنسبة لكثير ممن يعتبرون أن انتماءهم الديني، لا سيما الإسلامي، أو العربي، تجب الرابطة التى تجمعهم مع المصريين الآخرين المنتمين لديانات أخرى، وكذلك بالنسبة لمن يُعلون انتماءاتهم الفرعية، القومية أو الدينية، مثل النوبة وبعض الجماعات الأخرى، على انتمائهم المصري. ويلاحظ أن مسألة هوية مصر وشخصيتها الحضارية والثقافية كثيرًا ما تكون مثار خلاف فى حالة التركيز على المكون الدينى والثقافي. وعلى الرغم من أن مصر لا تعانى أزمة هوية على غرار أزمات الهوية فى بلدان عربية أخرى، مثل سوريا حيث يسود الاعتقاد بأن حُكامها الجدد يُركزون على البعد الدينى المذهبي (المسلمون السنة) كأساس لصياغة جديدة للهوية تُخرج بعض المكونات الأخرى مثل العلويين والأكراد والدروز وتدخل مكونات من بلدان إسلامية، لاسيما الذين وفدوا للمشاركة فى التمرد المسلح على النظام السابق من آسيا الوسطى، على أساس الرابطة المذهبية. لكن مصر تعانى فى الوقت نفسه إلى حد ما من أزمة بناء الأمة كركيزة لهوية الدولة، والتى تعانى منها الدول الوطنية التى برزت ككيان قانونى مؤسسى فى المشرق العربى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى فى سياق السباق الفرنسى البريطانى على ممتلكات الدولة العثمانية، والتى تعرف فى أدبيات التنمية السياسية بأزمة بناء الهوية الوطنية للدولة.

مصر بين العروبة والإسلام

دخلت مصر القرن العشرين بقيادة نخبة اجتماعية وسياسية وفكرية موزعة بين الفلاحين وبين النخبة الحضرية التى لها سمات كوزموبوليتانية وحداثية. و"الفلاحون" هو الاسم الذى كان يطلق على المصريين الذين ليس لديهم أى ادعاء بالتمايز الثقافى أو العرقي، مثل العرب أو العثمانيين والشركس، أو الذين لديهم انتماءات وأصول عرقية واضحة مثل الأرمن واليونان والإيطاليين، وأبناء قوميات أخرى من البلقان وفدوا مع محمد على أو استقدمهم، وبقايا عائلات المماليك، والذين اعتبر بعضهم جزءا من المكون الكوزموبوليتانى الحداثى للنخبة. وكانت هذه النخبة، فى مجملها، تتمحور منذ عام ١٩٠٥ حول مشروع الأمة المصرية المتمايزة ثقافيًا عن المحيط العربى والإسلامي، وتبنت مشروعًا لتحديث مصر كى تصبح دولة عصرية منفتحة على الحداثة الأوروبية، وكان من أهم مشروعاتها تأسيس الجامعة المصرية وإنشاء مدارس للتعليم العام الحديث، كمسار موازى للتعليم التقليدى الذى كان متمركزا حول الأزهر ويتسم بطابع دينى واضح.

هذا التوجه نحو التعليم الحديث، تحديدًا، هو ما عارضته بعض رموز الثقافة التقليدية فى ذلك الوقت، فى حين عارضت جماعة الإخوان المسلمين التى تأسست فى عام ١٩٢٨، كرد فعل على إسقاط الخلافة العثمانية، الانفتاح على الحداثة الغربية، زاعمة أن مشروع النخبة المصرية الذين ربط بين مشروع الحداثة المصرية بمكوناته الوطنية، والحداثة الأوروبية والانفتاح على الغرب، هو مشروع لتغريب المجتمع معادى للثقافة الإسلامية والعربية، وتمكنت جماعة الإخوان من التأثير على بعض مكونات الحركة الوطنية المنتمية للطبقات الوسطى فى المدن، وبين بعض التوجهات المتطرفة والرجعية فى الحركة الوطنية المصرية المناهضة للنفوذ البريطانى والفرنسى فى مصر.

أزمة الهوية لا وجود لها إلا فى ذهن من يرغبون فى أن يحصروا مصر فى مكون وحيد فقط من مكونات شخصيتها

رغم التنوع العرقى والثقافى والقومى واللغوي، فى مراحل كثيرة من تاريخ مصر، كانت هناك دومًا وحدة وهوية جامعة بين المصريين

فى عام ١٩٦١، نشر نداف صفران، وهو يهودى من أصول شرقية ولد فى القاهرة عام ١٩٢٥، وهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى مطلع الخمسينات حيث عمل أستاذا لدراسات الشرق الأوسط، كتابًا بعنوان "مصر تبحث عن مجتمع سياسي: التطور الفكرى والسياسى فى مصر فى الفترة بين ١٨٠٤ وحتى عام ١٩٥٢"، حلل فيه أسباب فشل النخبة المصرية فى بناء نظام سياسى ديمقراطى حر وأيديولوجية وطنية تتجاوز الأيديولوجية التقليدية المتمركزة حول الإسلام. لكن ثمة إجابات أكثر تفصيلا يتضمنها كتاب "مصر والعرب والإسلام: البحث عن الأمة المصرية ١٩٠٠-١٩٣٠"، من تأليف إسرائيل جرشونى وجيمس يانكوفسكي، الصادر فى عام ١٩٨٦، والذى ترجمه إلى العربية بدر الرفاعى فى كتاب صدر بعنوان "هوية مصر بين العرب والإسلام، ١٩٠٠ – ١٩٣٠"، والذى صدر فى عام ٢٠١٣، تربط هذا الفشل بالصراع على هوية مصر بين النخبة التى قادت العمل السياسى والفكرى فى عشرينات وثلاثينات القرن العشرين وبين صعود التيارات القومية والعروبية والدينية، والتى فرضت القضايا المثارة بخصوص هوية مصر والتى لا تزال قائمة ولم تحسم.

الهوية والتقنية والمستقبل

لقد نقلت الثورة الصناعية الرابعة، وما أحدثته من تحولات كبرى على الصعيد العالمى وفى مختلف العالم النقاش حول مسألة الهوية إلى مستوى آخر، نظراً لأن الهوية الإنسانية هى التى تواجه تهديدًا خطيرًا مع تزايد الدور الذى تلعبه والخوارزميات والآلة فى تنظيم حياة المجتمعات، حيث تتنزع الآلة من الإنسان مساحات فى كثير من المجالات الرئيسية، بدءاً بالعمل والإبداع الثقافى والفكرى وانتهاء بشكل الحكومات والنظام السياسي. ويلاحظ على الخطاب المصرى والعربى بخصوص المستقبل، غلبة الانشغال بمسألة الهوية المجتمعات العربية والإسلامية، فيما تسود مخاوف بفقدان السيطرة على البيانات والمعلومات الوطنية. وعلى الرغم من أن كثيرًا من التقارير المتعلقة بتأثير صعود الخوارزميات على الثقافة، خصوصًا الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للعلم والثقافة والتربية (اليونسكو)، تشير إلى التحولات التكنولوجية ترسخ لفكرة التنوع الثقافى والتعددية الثقافية، كما أن تساعد فى الحفاظ على التراث المادى وغير المادى للثقافات المختلفة، إلا أن جانبًا كبيرًا من الكتابات العربية حول هذا الموضوع أكثر انشغالا بمسألة الهوية الوطنية.

هنا، تبرز مصر وإرثها الحضارى وبقوة. يتساءل الأثرى الألمانى جورج إيبرز فى مقدمة كتابه عن مصر الصادر بالألمانية فى عام ١٨٧٨، عن سبب الانجذاب الغامض الذى يميز أرض الفراعنة؟ ولماذا يؤثر اسمها وتاريخها وخصائصها الطبيعية ويثير الاهتمام بطريقة مختلفة تماما عن تلك التى تثيرها الأمم الأخرى فى العصور القديمة؟ ويشير إلى أن الجميع فى بلاده وفى أوروبا سمعوا عن مصر القديمة وملوكها وآثارها ومعالمها منذ نعومة أظافرهم لارتباط اسمها بكثير من الأحداث التى ذكرت فى الكتاب المقدس، لاسيما العهد القديم، وتعرفوا على شكل الهرم من الأهرامات فى مصر القديمة، فمصر على نحو وآخر تشكل جزءا تكوينيًا فى وعى البشر ليس فقط على مستوى التاريخ، وإنما كفكرة لأقدم حضارة عرفتها البشرية، هذا التميز الذى يدركه العالم أعطى لمصر شخصيتها المميزة، وهويتها. هذا الإرث الممتد يصلح كأرض صلبة يقف عليها الإنسان فى أى مكان فى العالم فى مواجهة التحديات التى تفرضها الثورة الرابعة، وفى تطوير الاستجابات لهذه التحديات، تمامًا مثلما فعل السكان الذى استوطنوا هذا الركن من العالم قبل آلاف السنين ليقدموا إجابتهم على أكبر تحدى واجه البشر فى تلك المنطقة المتمثل فى الجفاف الناجم عن تغيرات مناخية وبيئية قاسية.

إذا كان لنا أن نسأل عن السبب فيما حل بالمصريين المعاصرين، فلا نجد سوى النتيجة الأساسية للاحتلال الذى عانت مصر منه مصر قبل أكثر من ٢٥٠٠ عام. هذه النتيجة تتمثل فى تهميش المصريين فى القرارات المصيرية المتعلقة بحياتهم ولم يتغير الحال فى العصور الوسطى ومنذ تأسيس الدولة الحديثة. فالسواد الأعظم من المصريين مبعدون عن المشاركة فى صنع القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم اليومية، نتيجة لطبيعة النظام السياسى الذى يضع القرارات فى يد قلة تحكم، ومصرة على تهميش الأغلبية المحكومة، واتخاذ القرارات التى تمس شؤونهم بالنيابة عنهم. التحولات التكنولوجية تحمل من الفرص بقدر ما تحمل التحديات بالنسبة لمستقبل مصر، وهذه الفرص تتطلب إعادة نظر جذرية فى صيغة التعاقد المفروضة منذ احتلال مصر قبل ٢٥٠٠ عام بين الدولة المركزية والمجتمع، والتى تهمش المجتمع وتصادر مقدراته لصالح فكرة الدولة المركزية والقائمين على شؤونها، وتمنح الدولة سلطة تكاد تكون مطلقة فى تحديد هوية هذا المجتمع على نحو يجعل المصرى معزولا من إرثه الحضارى والثقافي. الافتراض الذى أطرحه هنا هو أن المصريين القدماء تمكنوا فى صنع الحضارة على هذا الأرض لأنهم كانوا يعملون وفق صيغة أخرى للتعاقد تمنح السواد الأعظم من المجتمع وأفراده مساحات أكبر من المشاركة فى صنع القرار واتخاذ القرارات التى تمس شؤونه، مع إدراك عدم تصادم ذلك مع ضرورة وجود دولة مركزية تنظم جهود الأفراد فى مواجهة التحديات، وتمكنه أفراده من ذلك ولا تتخذ القرارات بالنيابة عنهم.

إن من شأن تغيّر هذه الصيغة ومنح المصريين مساحة أكبر فى تقرير مصيرهم وإدارة شؤونهم أن يضع مصر على الطريق لاستعادة نهضتها الحضارية الكبرى والتقدم نحو المستقبل بخطى ثابتة وواثقة. علينا أن نفكر قليلًا فى تجارب المصريين فى الخارج والذين تتفجر مواهبهم الفطرية فى ظل نظام يمنحهم حرية أكبر فى إدارة شؤونهم. علينا أن نتحرر من الآن من ذهنية المحتل المتحكمة فى ثقافتنا والتى تصر على تهميش السواد الأعظم من المصريين وإبعادهم عن مراكز القرار، فى هذا التحول ما يعيد لمصر هويتها المصادرة والمسلوبة لصالح هويات أخرى مفروضة عليها.

بقلم: أشرف راضي